الفصل الثامن

معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودور التربية فيها

تستهدف التنمية رفع مستوى معيشة المجتمع فى صورة دخل قومى لهذا المجتمع ودخل فردى لأفراده،وهى فى هذا تستثمر جميع موارد وإمكانات هذا المجتمع مادية وبشرية وتعليمية وثقافية لكى تصبح معدلات الزيادة فى هذه الدخول أكثر وأسرع من معدلات الزيادة السكانية ، بل أسرع من مستويات طموح هؤلاء السكان فى جميع مجالات الحياة المادية والمعنوية .

ولكى تتحقق التنمية بهذا الشكل فى هذا العصر بالذات كان عليها أن تصطنع التخطيط العلمى أسلوباً لها فى تحقيق أهدافها سواء فى المجتمعات المتقدمة أو المجتمعات النامية .

وهى فى أخذها بهذا التخطيط العلمى تحاول أن تلتزم بأسسه وشروطه ومنها الشمول والتنوع فى الخطط القطاعية أو الفرعية لكل نواحى وعوامل الإنتاج الاقتصادى . فتخطط للزراعة ، مثلاً ، وللصناعة وللخدمات وللتجارة والتعليم وتربط بين هذه الخطط كلها بروابط . وتوزع بينها الموارد والإمكانات المادية والبشرية بشكل يحدث التناسق والانسجام بين أجزائها العضوية حتى تسير موجات هذه التنمية فى إيقاع سريع متعاقب لتحقيق الأهداف المنشودة ، مرحلة بعد أخرى ، حتى تتحقق الغايات القصوى من هذه التنمية .

فإذا كانت دولة ما تعتمد فى دخلها القومى على محصول أو عدة محاصيل بسيطة كما كنا فى الماضى نعتمد على القطن مصدراً أساسيا فى دخلنا القومى ، وعلى الزراعة بالذات مصدراً يكاد يكون وحيداً فى هذا المضمار ، فإن مثل هذه الدولة إذا أرادت أن تحدث موجات من التنمية فإنها تنوع فى محاصيلها كما أنها تنوع فى القطاعات التى تعتمد عليها فى بناء اقتصادها القومى .

ولكى تحقق هذه الانطلاقة فى المحاصيل وفى القطاعات المختلفة فيلزمها قوى من البشر تتنوع مهاراتها وقدراتها ومستويات تعليمها وخبراتها فى استغلال واستثمار الموارد الاقتصادية فى مجال الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات . كما تتنوع مقدراتها فى إدارة وفهم هذه المشروعات التى تحتويها هذه القطاعات . كما تتنوع إمكانات التوافق والتكيف النفسى والاجتماعى مع هذه الأوضاع الجديدة ، وما تخلفه من مستويات للطموح والعلاقات الاجتماعية والارتباطات النفسية ، والتنوعات الاستهلاكية والاستثمارية والادخارية .

ويمكن تأسيساً على ذلك أن ندرك أن التخطيط لمثل هذه القوى البشرية كما ونوعاً لكل قطاع ، ولكل مشروع هو الخطوة الأولى لأى تخطيط للتنمية ، وذلك ما فعلته دولة مثل الصين الشعبية فقد خططت لتخريج القوى البشرية من معاهد تعليمية حديثة بعد أن أغلقت المعاهد التى ورثتها من العهد السابق للثورة لكى تقوم بعمليات التنمية المختلفة .

والتنمية ليست عملاً فرديا أو فوقيا ، وإنما تتطلب مشاركة إيجابية من جميع أفراد وهيئات ومؤسسات المجتمع . ومن هنا كانت أهمية الوعى العام فى المجتمع وأهمية التعليم فيه ، وأهمية ما تتمتع به شخصيات هذا المجتمع من قدرات وإيجابيات تتطلبها التنمية فى الربع الأخير من القرن العشرين . تتطلب مثلاً قدرة على الاستثمار والادخار ، والتعاون وإتقان العمل ، والتخصص والنظرة الشمولية كإطار لهذا التخصص ، وقدرة على إدارة العمل ، وقدرة على تنفيذه فى وقته المناسب واللازم له .

ولذلك يمكن القول بأن التنمية تتحقق إذا توافرت العوامل البشرية الثلاثة الآتية :

(ا) الإدارة العلمية وكوادرها البشرية .

(ب) القدرات العلمية والتكنولوجية .

(حـ) القوى العاملة وتحقيق العمالة الكاملة فى مجالها .

ولقد بدأت مصر تخطيطها الشامل مع بداية الستينات . وكانت أهداف الخطة العشرية الأولى طموحا ، حيث استهدفت مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات . وحاولت ربط التعليم بخطط القطاعات الأخرى . ولكن المحاولة كانت فجة ، حتى أضحى واضحاً وجود انفصال تام بين مشروعات هذه الخطة . وكان أن جمعها فى النهاية مجرد مجلد واحد لكى يطلق عليها خطة شاملة لكل قطاعات التنمية

وفات على المجتمع تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ضرورية فى تلك الفترة من نموها

بسبب هذه الانفصالية . وترتب على التخطيط للتعليم مثلاً بعيداً عن خطط التنمية فاقد كبير وإهدار اجتماعى خطير تمثل فى بطالة الخريجين من معاهد التعليم فى بعض القطاعات ، وتكدسها فى بعض القطاعات الأخرى . وكان الأصوب أن يعد التعليم ومراكز التدريب المختلفة الطاقات البشرية اللازمة لهذه المشروعات الاقتصادية .

وقد سبق أن أشرنا بأن التربية هى مفتاح التنمية ومفتاح التحديث والانطلاق الاقتصادى لسبب أصبح بديهيا هو أن التربية تعد وتدرب العنصر البشرى الذى يضطلع بأعباء التنمية والتحديث . ومن هنا أصبح التعليم عنصراً من عناصر الاستثمار يدخل فى كل قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وترتب على ذلك أنه كلما زادت مخصصات التعليم من الميزانية العامة للدولة ، وزادت قدرة اختصاصى الإدارة واقتصار التعليم على زيادة كفايته وفعاليته كان معناه زيادة نسبة الاستثمار فى القوى البشرية لمختلف نواحى الإنتاج .

موقع التخطيط التربوى من التخطيط العام للتنمية :

أمام الترابط والتلاحم بين الاقتصاد والتربية ، وأمام هذه الصلة المباشرة بين التخطيط التربوى والتخطيط الاقتصادى والاجتماعى ، وأمام الشمول الذى يتصف به التخطيط العام للتنمية بجميع قطاعاتها لزم أن يكون هناك ترابط وتلاحم بين الأجهزة المخططة بحيث تبنى على بعضها بعضا بناء علميا يؤسس على الواقع بحيث يثمر هذا البناء تكاملاً وتناسقاً فى الخطة العامة للمجتمع .

وإذا كانت نظم المجتمع مترابطة فى وظائفها ، متلاحمة فى أجزائها ، متشابكة فى عناصرها بعضها وبعض آخر ، فلابد من الترابط والتلاحم فى الأجهزة المخططة والمنفذة لعملية التنمية مبتدئين من وضع الأهداف ورسم الإطارات العامة عابرين منها إلى الوسائل التى تصل بنا إلى واقع التنفيذ والمتابعة والتقييم[1] .

فإذا ما طرح تساؤل ما حول بداية التخطيط التربوى ونهايته فإن الإجابة أنه يبدأ عمليا

---

(١) عبد الوهاب خياطه « أجهزة التخطيط التربوى فى البلاد العربية » بحث تقدم به إلى حلقة التخطيط التربوى والتنمية الاقتصادية فى العالم العربى ، بيروت من ٢٠ إلى ٢٨ شباط ١٩٦٧ ، المعهد الوطنى للإدارة والإنماء ، حلقة الدراسات الدولية .

من اللحظة التى يبدأ فيها التخطيط الاقتصادى والاجتماعى ، وفى هذا يتماثل المخطط التربوى مع المخطط للعمل والإنتاج ، ومع المخطط المالى والمخطط للتجارة الخارجية أو مخطط الاستهلاك ، مما يحدد اتجاهات التعليم ومساراته وتأكيداته ، كأن يؤكد على التعليم الفنى أو يركز على المهارات اليدوية .

وإذا كان المسئولون عن التخطيط الاقتصادى أو عن الخطط القطاعية يمدون هيئة التخطيط المركزية بما تتضمنه خططهم الجزئية هذه ، مستندين إلى الأهداف التى رسمها المجتمع لتنميته ، والتى ترجمتها السلطة السياسية إلى أهداف سياسية وحولتها بالتالى هيئة التخطيط إلى إحصاءات وأرقام ومعطيات اقتصادية وفنية ، على المستوى الإجمالى العام والقطاعى الحرفى ، ثم ترجمتها الخطط القطاعية والخطط العملية إلى أرقام وأوصاف على مستوى وحدات التنفيذ . فإن المخطط التربوى يتأثر كل التأثر بهذه القرارات كلها ، وخاصة فيما تخصصه الخطة من إجمالى الناتج القومى الذى يوجه إلى الجهد الاستثمارى ككل ، وما تخصصه لكل القطاعات كجزء .

كما أن الخطة التربوية بوجه عام والتخطيط للقوى العاملة بوجه خاص يتأثر كما ونوعاً بكل هذه القرارات وهذه المخصصات .

وعلى المخطط سواء أكان فى ميدان الاستخدام أم فى ميدان التربية أن يكون قادراً على استيعاب وتحليل وتركيب الأوضاع الحالية والمقبلة والسياسات المرسومة لتلك الأوضاع المقبلة المرغوب فيها . والمخطط بذلك فى أى مجال من المجالات يتبادل الحوار مع زميله سواء أكان موقعه الرئيسى فى هيئة التخطيط أم فى وزارة التربية أو التعليم العالى .

ومن هذا التحليل السابق نرى ضرورة أن يكون جهاز التخطيط التربوى متكاملاً مع أجهزة التخطيط الاجتماعى والاقتصادى . وهذا يعنى أن يشترك مسئولون عن التخطيط التربوى مع الأجهزة التخطيطية المختلفة فى كل مستوياتها . فيجب أن يشترك مسئولون عن التخطيط التربوى فى المجلس الأعلى للتخطيط ثم فى هيئة التخطيط أو وزارة التخطيط . كما تكون هاتان الحلقتان متصلتين بأجهزة التخطيط فى الوزارات المسئولة عن التخطيط التربوى والتخطيط للقوى العاملة بمستوياتها المختلفة – تخطيطية وتنفيذية ومتابعية - وهذا يساعد التربية على أن تؤدى دورها بشكل فعال فى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وتستطيع وحدات التخطيط التربوى أن تقوم مع هيئة التخطيط المركزى بإجراء

التحليل والتنبؤ والإسقاط للمعلومات التى يتم تجميعها كما تستطيع أن تبدى الرأى حول حاجاتها عند تصميم الاستمارات وإجراء البحوث وأن تقف هذه الأجهزة على الصورة فى سنة الأساس وتدرج التغير المطلوب فى السنة النهائية من الخطة وفى المدى الطويل .

ولقد أخذت دول كثيرة فى تخطيطها بهذه الاتجاهات ويمكن أن نذكر فى هذا الصدد خطة فرنسا فى ميدان التخطيط التربوى[1] .

واقع التخطيط التربوى المصرى :

صحيح أن إدراك العلاقة بين التربية والاقتصاد قد ظهر منذ آدم سميث ، ولكن هذه العلاقة لم تتجسد فى تخطيط عام يجمع بينها إلا فى هذا القرن ، فلم يبدأ الاهتمام بالتخطيط العام الاقتصادى والاجتماعى إلا منذ الحرب العالمية الثانية على نطاق عالمى ، وإن كان قد بدأ بالفعل قبل هذا التاريخ فى روسيا السوفيتية وحدها سنة ١٩٢١ . وكان من الطبيعى أن تظهر أهمية التخطيط التربوى بعد أن ظهرت نقائص التخطيط الاجتماعى والاقتصادى . وبعد أن وجد علاجاً لها فى التخطيط التربوى عامة . فحينما أنعم الاقتصاديون النظر فى تحليل الاقتصاد والنمو الاقتصادى وتبين عوامله وأسبابه ظهر مالتنمية التربية وتكوين رأس المال البشرى وإعداد القوى العاملة الخبيرة المدربة من دور كبير فى التنمية الاقتصادية .

ومن هنا ظهرت الاتجاهات التى تؤكد ضرورة وفاء التربية بأغراض التنمية الاقتصادية من القوى العاملة . وسيطر هذا الاتجاه فى بداية الأمر على التخطيط التربوى . ثم ما لبث أن نازعته اتجاهات ثقافية تؤكد ضرورة تخطيط التربية لتحقيق حاجات المجتمع الثقافية بصرف النظر عن الحاجات الاقتصادية من القوى العاملة . ثم تكامل هذان المطلبان ، وأصبح التخطيط التربوى وحدة عضوية متكاملة بحيث يحقق حاجات الاقتصاد من القوى العاملة وحاجات المجتمع الثقافية ككل .

وسار التخطيط بهذا الشكل من الناحية النظرية والعملية فى طريق متكامل حتى أصبحت له أسسه وطرائقه فى التنبؤ والتوقع والإسقاط . كما أصبحت له أجهزته المنتشرة والمتتابعة فى كل متكامل .

---

(١) ريمون بوانيان ، بعض نواحى التجربة الفرنسية فى ميدان التخطيط التربوى ، بحث تقدم به إلى الحلقة السابقة . والأصل بالفرنسية .

هذا عن التخطيط بوجه عام أما عن التخطيط فى مصر فلقد بدا فى شكل خطط قطاعية جزئية منذ عام ١٩٥٤ ثم سمى بالتخطيط الشامل منذ عام ١٩٦٠ .

وخطط للتربية كما خطط لقطاعات الاقتصاد والمجتمع الأخرى ، وضم جميع هذه الخطط مجلد واحد دون أن يجمع بينها التنسيق والتكامل . فافتقد التخطيط المصرى فى ذلك الوقت جوهر الفكر التخطيطى ومنهجه . وافتقد المنهج العلمى والتناسق المنطقى والاستدلال الرياضى والإحصائى . وكانت صورة هذا النمزق تبدو واضحة فى وجود أجهزة تخطيط فى الوزارات المختلفة لا تربطها وحدة العمل كفريق من أجل أهداف واحدة .

وانعكست هذه الانفصالية على العلاقة بين التخطيط الاجتماعى والاقتصادى وبين التخطيط التربوى . وترتب على ذلك فقدان هذه العلاقة لحلقة وصل هامة بينهما هى تخطيط القوى العاملة والتى تعتبر همزة الوصل بين التخطيط التربوى والتخطيط الاقتصادى والاجتماعى العام .

والجدير بالذكر أننا كنا واعين بهذا التكامل بين كل من التخطيط التربوى والتخطيط الاقتصادى والاجتماعى على المستوى النظرى . وليس أدل على ذلك من أن مؤتمرات التخطيط فى البلاد العربية والتى بدأت منذ عام ١٩٦٠ بمؤتمر وزراء التربية العرب بين التاسع والثانى عشر من شباط (فبراير) ١٩٦٠ وتوالت بعد ذلك حتى عامنا الحالى ، كانت تؤكد على أهمية التخطيط التربوى من أجل التخطيط الاقتصادى والاجتماعى العام . واستجابت معظم البلدان العربية لهذا الاتجاه استجابة نظرية . واتجهنا إليه أيضاً مثلها ، وتمثل ذلك فى خطتنا الخمسية الأولى للتربية والتعليم ١٩٦٠ / ١٩٦٥ ولكنها كانت خطة فجة . وكان عذرنا فى ذلك الوقت أننا لم يكن لدينا الخبرة الكافية بالتخطيط التربوى وطرائقه وطرائق متابعته وتقويمه . ولم تكن لدينا صورة واضحة عن أجهزته وعلاقاتها العضوية ، بعضها ببعض ، وعلاقاتها العضوية أيضاً بأجهزة التخطيط الاقتصادى والاجتماعى العام فى المجتمع . ولم نكن بقادرين فى ذلك الوقت أن نجرى دراسة علمية فى مجال القوى العاملة والتنبؤ فى مجالها وإلقاء تبعية إعدادها والتخطيط لها على التربية فى المدى القصير والمدى الطويل .

هذا وإن كانت بعض الجهود الفردية قد بذلت منذ عام ١٩٦٢ فى معهد التخطيط

القومى وظلت حبيسة المذكرات التى ينشرها هذا المعهد دون أن تجد لها مجرى فى الواقع التطبيقى حتى الآن . وبذلك افتقد جهاز التخطيط التربوى حلقة اتصاله بالتخطيط الاقتصادى والاجتماعى العام فى مصر . وبدا منفصلاً عن هذا الأخير حيث يجب الالتحام ، واستمر متباعداً حيث يجب الاقتراب والتكامل .

ولكن مع كل هذه الانفصالية فلقد ظهرت بعض الدراسات التى حاولت إيجاد مثل هذا التكامل والالتحام وهى دراسات اللجنة الوزارية للقوى العاملة سنة١٩٦٦ . ورغم ما يوجه إليها من نقد ، ورغم ما يشوبها من نقائص إلا أنها كانت خطوة هامة على الطريق إلى الربط والتكامل بين جهاز التخطيط التربوى وبين المسئولين عن تخطيط القوى العاملة والتنمية الاقتصادية .

مشكلات التخطيط للقوى العاملة فى المجتمع :

يعتبر «منهج القوى العاملة» أحد اثنين رئيسيين للتخطيط التربوى[1] ، كما يعتبر تكاملهما عاملاً هاما من عوامل نجاح الخطة الشاملة فى المجتمع .

ومنهج القوى العاملة نقطة ارتكاز أساسية لكل من التخطيط الاقتصادى والاجتماعى . والتخطيط التربوى ، بل هو حلقة الوصل الأساسية بينهما . فبتحليل بنية الاقتصاد من أجل التنمية تتحدد معالم مهنة ، أعمالاً وطوائف ، ويمكن بأسلوب التنبؤ معرفة حاجاتها المثلى من القوى العاملة على مدى زمنى معين ، ثم بتماثل هذه الحاجات من القوى العاملة أمام التخطيط التربوى فإنه يخطط لإعدادها . وعلى ذلك فإن هذه المهن وطوائفها تقدم له فى أعداد كمية ، ومستويات نوعية لكى يتسنى ترجمتها عن طريق وسائله المتفق عليها بمستويات وبنسب محددة . وبهذه الوسيلة يقوم التخطيط التربوى بدور فعال ومؤثر فى المجتمع بما فيه من هيكل وظائفى مهنى .

على أننا لو أردنا تقييما للهيكل الوظائفى فى المجتمع المصرى لوجدنا شأنه شأن المجتمعات النامية الأخرى على شكل هرم ممزق الصورة ، قاعدته عريضة من العمال غير المهرة ، ثم يليها بالتدريج عمال شبه مهرة . أما ما يلى ذلك من الأعمال الفنية بمراتبها المختلفة ، فإنها تمثل اختناقاً وعنق زجاجة . وهى مستويات تقابل التعليم الفنى الثانوى وما يليه من التعليم العالى

(١) المنهج الثانى هو «منهج الحاجات الثقافية للمجتمع» .

الفنى . فى حين أننا إذا نظرنا لمثل هذا الهرم الوظائفى فى المجتمعات المتقدمة لرأيناه على شكل معين هندسى فى وسطه العريض مهارات فنية وماهرة ، وفى أسفله أعمال عادية وشبة ماهرة قليلة ، وفى قمته وظائف الإشراف والتخطيط والتنفيذ العليا قليلة أيضاً . فحيث تمثل المهارات الفنية التى تحتاجها التنمية الاقتصادية نقطة الضعف فى هيكلنا الوظائفى فإنها تمثل نقطة القوة فى التركيب الوظائفى للمجتمعات المتقدمة صناعيا [١]

تشخيص المشكلة وعلاجها :

إن المسئول الأول عن الاختناقات المشار إليها فى الهيكل الوظائفى فى المهارات الفنية هو عدم الإقبال على التعليم الفنى المتوسط ، وانحراف التعليم الفنى عن أغراضه وأهدافه التى أنشئ من أجلها . ولقد ساد عدم الإقبال على التعليم الفنى كاتجاه اجتماعى عام لأن هذا التعليم الفنى لا يحظى بمكانة اجتماعية تتكافأ مع أهميته فى تنمية المجتمع واقتصادياته .

وستظل هذه المشكلة قائمة ما لم يخطط للتعليم بحيث يغير من التنمية القائمة لهذا التعليم بدلاً من التوسع فى أوضاعه القائمة . إن علاج هذه المشكلة يحتاج إلى أن يخطط لهذا التعليم على أساس دراسة بنية الوظائف والمهن فى المجتمع دراسة دقيقة تقوم بحصر شامل لواقعها ، ثم عمل دراسات لمستقبلها قائمة على أساليب التنبؤ والتوقع الدقيق فى مجال التخطيط التربوى ، ثم عمل ترجمة دقيقة لهذه المهن من الناحية الكمية والكيفية إلى مستويات تعليمية ، ومحاولة بناء بنية التعليم على هذا الأساس . وبهذا يمكن للتربية أن تؤدى دورها وأن تلتقى بمتطلبات المهن والوظائف الجديدة ، وتتغلب على الاختناقات الموجودة فى التركيب الوظائفى والمهنى فى المجتمع .

ويمكن أن نتغلب على عدم الإقبال على نوع ما من أنواع التعليم الهامة بالنسبة للتنمية بواسطة الحوافز الجديدة . ومن هنا كان لابد من أن يرتبط تشجيع التعليم المهنى بحوافز مشجعة للطلاب ولأولياء أمورهم ، كما ينبغى أن توجد جسور بينه وبين أنواع التعليم الأخرى ، ومراحله العليا . وألا يظل التعليم الفنى والمهنى تعليماً مغلقاً ينتهى بانتهاء المدة المقررة للدراسة . كما ينبغى أن ترتبط سياسة الحوافز للإقبال على التعليم الفنى بسياسة اجتماعية للأجور وفرص العمالة ، والتقدير الأدبى والاجتماعى لخريجى هذا التعليم الفنى .

---

(١) عبد المجيد العبد : المرجع السابق .

بل إن تغيير بنية التعليم مسألة هامة لإحداث تغيير بنية المجتمع ذاته نحو الأهداف الاجتماعية ، والاقتصادية ، والقومية الكبرى . على أن تغيير هذه البنية لابد أن يتم فى إطار العدالة الاجتماعية والاقتصادية بما يمكن أن يتحقق بترجمة هذا الإطار إلى مبدأ الفرص المتكافئة فى التعليم وفى الدوائر الاجتماعية والاقتصادية المختلفة .

فحيث نستهدف من التغيير الاجتماعى أن يتحقق فى ظل هذه العدالة كان لزاماً علينا أن نحقق تكافؤا فى الفرص التعليمية بين الريف والحضر وبين النساء والرجال ، وبين الصغار والكبار ، وبين الأقاليم المختلفة . ومما يزيد من أهمية وضرورة تحقيق هذا المبدأ أن المجتمع المصرى بالفعل لا تتحقق فيه مثل هذه الفرص المتكافئة حسب كل الإحصاءات والدراسات التى أجريت فى هذا السبيل[1] . وهذا يعنى تفاوتا فى التنمية التربوية بين أقاليم المجتمع مما يعكس هوة ثقافية بين المحافظات ، وعدم توازن فى التركيب الاجتماعى للسكان .

التخطيط الكيفى للتعليم من أجل التنمية الاقتصادية :

من مبادئ التخطيط الهامة والرئيسية أن يعنى هذا التخطيط بالجوانب الكيفية فى العملية التربوية قدر عنايته بالنواحى الكمية فيه .

ولقد سار الاهتمام بالكم فى مجتمعنا شوطاً كبيراً على الأقل من الناحية النظرية . وظهر ذلك فى محاولات التخطيط للقوى العاملة ، حيث اهتم بسلم تعليمى يستوعب أعداداً للوفاء بحاجات العمالة فى المجتمع وفقاً لمطالب التنمية من القوى البشرية . كما ظهر ذلك أيضاً فى محاولة ربط التعليم بقطاعات النشاط الاقتصادى والاجتماعى ، وبالمستويات المختلفة للمهارة بين مختلف فئات العاملين من أخصائيين وفنيين ومساعدى فنيين وعمال مهرة ومتوسطى المهارة . إلخ كما عنى تقرير القوى العاملة بتوزيع الطلاب على مراحل التعليم وأنواعه بحيث تتاح الأعداد المطلوبة للأنواع المختلفة من الأعمال والمهن لمحاولة التغلب على مشكلة وجود فائض من القوى البشرية فى نواح لا تدعو إليها حاجة الاقتصاد فى المجتمع أو مشكلة وجود عجز فى نواح أخرى تتطلب قوى عاملة معينة . وترجم ذلك إلى أعداد تقبل بالتعليم الثانوى العام الذى يؤدى إلى الجامعة ، وتوجيه العدد الأكبر من خريجى

(١) انظر فى هذا الصدد رسالة الماجستير للمؤلف ص ١٤٥ ١٥٨ .

المدارس الإعدادية إلى التعليم الفنى بمستوياته وأنواعه المختلفة نظراً لحاجة البلاد إلى الفنيين والعمال المهرة فى مجالات النشاط الصناعى والزراعى والتجارى[١] .

ويؤخذ على هذا التقرير أنه لم يخطط للنواحى النوعية فى هذه المهن . فلم تحلل المهن حاليا أو مستقبلاً للكشف عن محتوياتها الخبرية لمقابلتها بمحتويات خبرية تحويها المستويات التعليمية المختلفة وجاء تقسيمه للمهارات التى تتطلبها المهن المختلفة نظريا مجملاً فى مراتب حينما ذكر وصفاً للمهن فى صورة أخصائى وفنى ومساعد فنى وماهر ومتوسط مهارة .

وكان يتطلب هذا التعميم أن يضع مواصفات محددة للعامل الصناعى لمهنة صناعية معينة أو طائفة من المهن ثم تترجم هذه المواصفات إلى مستويات تعليمية آنية ومستقبلة محددة لتخريج هذا الصنف أو ذلك النوع من القوى العاملة . وهذا ما يطلق عليه تحليل المهن ، للكشف عن مكوناتها الاستاتيكية والديناميكية لتقدم لرجال التربية والتعليم لكى يترجموها بدورهم إلى مستويات مدرسية سواء ما يكون منها فى الورشة أو فى المصنع أو فى المزرعة أو فى الشركة التجارية أو ما إلى ذلك .

وفى هذا الصدد لا يكفى أن نقف عند هذا الحد بتحليل المهن وترجمتها إلى مناهج دراسية لكى يتحقق التقاء التخطيط التربوى بالتخطيط الاقتصادى والاجتماعى ؛ أو بمعنى آخر ليتحقق الربط والاندماج بين التنمية التربوية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛ كما لا يكفى تحليل هذه المهن وترجمتها إلى مناهج دراسية وتدريبية لخلق الكفاية الاقتصادية لدى المستويات المختلفة من المهارات اللازمة لمختلف مستويات المهن المختلفة ، ولكن لابد من أن تجد التربية حلولاً لعدة مسائل هامة فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أهمها :

١ – خلق الحوافز لدى أفراد المجتمع لاستغلال واستثمار المواد الطبيعية فى ظل إطار الحافز الاجتماعى ، بعد أن ظهرت سوءات الحافز الفردى ويتطلب هذا تنشئة الطفل على العمل الجماعى ضمن فريق وما يقتضيه ذلك من تكييف للمناهج لكى تحقق مثل هذه التنشئة .

٢ – مساعدة التربية للمجتمع لكى يتغلب على عوائق التنمية الاقتصادية من قيم بالية ، ومن ندرة فى رءوس الأموال النقدية واستثمارها ، ومن بدائية فى رءوس الأموال

(١) تقرير اللجنة الوزارية للقوى العاملة ١٩٦٦ .

العينية وما تتطلبه من طاقة بشرية إبداعية وابتكارية تنميها التربية وتخطط لها . والمعروف أن تنمية العبقرية ورعايتها تهز كيان كل تقدير رقمى فى عمليات التنمية والتطور الاجتماعى والاقتصادى .

٣- تنشئة الأجيال على ضرورة اتباع أسلوب التخطيط العلمى فى حياة الفرد والجماعة . فنجاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع ونجاح الفرد فى حياته بكل أبعادها يتوقف بشكل أساسى على معرفة المجتمع والفرد لأهدافها وكيف يحققها بالتخطيط لها لا أن يدع الأمور تسيرها الصدفة أو الحظ .

وهذه المسائل وغيرها مما تحتمه ضغوط التنمية الاقتصادية وشروطها لابد أن يجد لها التخطيط التربوى حلولاً معقولة فى مجال العملية التربوية . وحلها لا يحتاج إلى مناهج جديدة بقدر ما يتطلب توجيه العملية التربوية وتوجيه كثير من الخبرات الحالية لخدمة هذه الأغراض . فعلى سبيل المثال ، منهج التربية الفنية والأشغال اليدوية فى المدارس ، المفروض أن من أهدافها تنمية الذوق الفنى والابتكار ، والإبداع الفنى ، وتنمية المهارة اليدوية لدى التلاميذ . فإذا تكيفت المناهج بشكل جدى بحيث تحقق هذه الأهداف فعلاً ، فإن ذلك يخدم التنمية الاقتصادية بشكل مباشر وواضح . وهنا يبدو الالتحام الكبير بين التنمية التربوية والتنمية الاقتصادية فى ميدان قد يبدو لأول وهلة أن مجاله الاستمتاع الذاتى فقط دون أن ينسحب هذا على الاقتصاد القومى بأكمله . وليس هذا فى حاجة إلى توضيح ، ويكفى لهذا أن نتصور أن مصانعنا للنسيج والغزل تنتج أقمشة وأصوافاً على جانب كبير من الجودة والمتانة ولكنها إذا لم تصبغ صباغة جيدة أو ترتسم بنقوش جميلة يتعلمها الطفل فى خبرة التربية الفنية منذ نعومة أظفاره ، فإن ذلك قد يصيب الإنتاج القومى بخسارة كبيرة نظراً لرداءة الأصباغ وتوزيع الألوان وما إلى ذلك .

إن الإنتاج القومى بهذا الشكل يحتاج إلى كثير من الإبداع الفنى فى صبغ الأقمشة مثلا ، وفى طلاء المعادن والصينى والخزف والمبانى ، وفى مجالات عديدة أخرى مثل «موديلات السيارات» وهندسة الأنفاق والطرق والكبارى وما إلى ذلك . لابد إذن أن ترتبط العملية التربوية بالإنتاج فى مدارسنا إذ هى مرتبطة به فعلاً فى واقع حياة المجتمع . وأن يتم مثل هذا الترابط من بداية سن المدرسة الابتدائية وما قبلها إلى أن يتوزع التلاميذ على تعليم يعد لمهنة ولعمل معين فى مجال النشاط الاقتصادى والاجتماعى العام . وهذا أيضاً

يتطلب مدرساً مدركاً لكل هذه الدقائق والحقائق الرفيعة والأهداف العميقة وصلتها بتنمية اقتصاديات بلاده . ولا يتيسر له ذلك إلا بمعرفة واسعة وعميقة عن صلة هذه الأهداف التي ينشد تحقيقها في التلاميذ بالاقتصاد وتنميته .

كما أن الكيف في التعليم يرتبط بالمدرسة مبنى ، أي بكيفية بناء المدرسة بشكل يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فلقد ترتب على صلة مفهوم العمل والإنتاج في روسيا السوفيتية بالتعليم أن بنيت المدرسة الثانوية بحيث تحقق مثل هذه الأهداف . إذ تحوي فناء كبيراً ، ومزرعة يزرع فيها التلاميذ الزهور والنباتات والزراعات المختلفة . وفي الدور الأول من المبنى مصنع وورشة للعمل ، والإنتاج . وفي الدور الثاني توجد الفصول ومعامل العلوم ، لإجراء التجارب الصناعية في مجال الزراعة من مخصبات ومبيدات حشرية ، وفي مجال الصناعة كذلك[1] .

ويمكن بهذا التوجيه للعملية التربوية تحقيق كثير من مطالب التنمية الاقتصادية التربوية مثل : التخطيط كسلوك فردي واجتماعي الادخار والاستثمار والاعتدال في الاستهلاك وفي التناسل خلق الحوافز الفردية والجماعية وبغض التواكل والسلبية والتعصب القبلي والعائلي والمحسوبية .

وبهذا يمكن أن تحتل الأهداف الاقتصادية مكانتها في منظور العملية التربوية وتحتل معايير السلوك الاقتصادي مكانة ضمن معاييرها فتقاس كفايتها بمدى ما تحققه في الأفراد من سلوك تخطيطي ، ومن مبادرة فردية ، ومن قدرة على العمل الجماعي ضمن فريق ، ومن قدرة على الاستثمار والادخار والابتكار ، ومن قدرة على الاستهلاك الرشيد وما إلى ذلك مما يمكن أن يندرج تحت عمليات النشاط الاقتصادي سواء في مجال الأسرة ، أو مجال السلوك الفردي ، أو مجال السلوك في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة .

والتخطيط للتعليم لكي يواجه متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتطلب أن تتحقق فيه عدة خصائص :

١ — ضرورة ربط خطة التنمية التربوية بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جوانبها المختلفة ، لكي تعد التربية القوى البشرية الضرورية واللازمة لكل قطاعات التنمية بالقدر

---

(١) المدرسة الثانوية في الاتحاد السوفيتي وزارة التربية والتعليم ، مركز الوثائق التربوية صحيفة التربية ، نوفمبر ١٩٥٧ ، السنة العاشرة ، العدد الأول .

اللازم والضرورى من الناحية الكمية ، ومن الناحية التخصصية لكل قطاعات التنمية .

٢ - إيجاد نوع من التوازن بين التخطيط للتنمية الاقتصادية والتخطيط للتنمية الاجتماعية فيما يفرضه كل من هذين الجانبين على خطة التربية بحيث لا يطغى التخطيط للتنمية الاقتصادية على التخطيط للتنمية الاجتماعية أو العكس .

٣- إيجاد نوع من التوازن فى داخل الخطة التربوية نفسها فيما يتعلق أيضاً بجوانب التعليم الفنى والتعليم الأكاديمى ، أو ما يسمى بالتعليم العملى والتعليم النظرى سواء داخل نفس المدرسة الواحدة المنتمية لنوع معين من التعليم أو بين أنواع التعليم المختلفة .

٤ ضرورة بناء الخطة على دراسة دقيقة لاحتياجات سوق العمل ، وما يحدث ، وما سيحدث فيه من تغيرات وحراك فى مجال المهن المختلفة .